

دور الإيرادات الضريبية في استدامة النمو الاقتصادي: العراق حالة دراسية للمدة  
(٢٠١٠-٢٠٢٥)

**The Role of Tax Revenues in Sustaining Economic Growth: A  
Case Study of Iraq for the Period (2010–2025)**

أ.م.د. إيمان عبد الكاظم الكريطي  
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد  
University of Karbala / College of  
Administration and Economics  
eman.abdalkadhem@uokerbala.edu.iq

أ.د. سهيلة عبد الزهرة مستور  
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد  
Al-Mustansiriya University / College of  
Administration and Economics  
[dr\\_sohavla1973@uomustansirivah.edu.iq](mailto:dr_sohavla1973@uomustansirivah.edu.iq)

أ.م.د. شيماء رشيد محيسن  
Asst. Prof. Dr. Shaymaa Rasheed Mohaisen  
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد  
University of Karbala / College of Administration and Economics  
[shayma.r@uokerbala.edu.iq](mailto:shayma.r@uokerbala.edu.iq)

**المستخلص**

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الإيرادات الضريبية في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2010–2025)، في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للتمويل العام. ويتناول البحث العلاقة النظرية بين الضرائب والنمو الاقتصادي، وتحليل واقع الإيرادات الضريبية في العراق، إضافة إلى استشراف آفاق تعزيز دورها التنموي في إطار رؤية العراق 2030. وقد توصل البحث إلى أن ضعف كفاءة النظام الضريبي وهيمنة الربيع النفطي حداً من الدور التنموي للضرائب، رغم التحسن النسبي في الحصيلة الضريبية بعد عام 2020. ويوصي البحث بضرورة تبسيط التشريعات الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز التحول الرقمي، وربط السياسة الضريبية بأهداف التنمية المستدامة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:**  
الإيرادات الضريبية، النمو الاقتصادي، الاستدامة المالية، الاقتصاد العراقي، رؤية العراق 2030.

**Abstract**

This study aims to analyze the role of tax revenues in sustaining economic growth in Iraq during the period (2010–2025), given the heavy reliance on oil revenues as the primary source of public finance. The research examines the theoretical relationship between taxation and economic growth, analyzes the reality of tax revenues in Iraq, and explores prospects for enhancing their developmental role within the framework of Iraq Vision 2030. The findings indicate that structural weaknesses in the tax system and the dominance of oil rents have limited the developmental role of taxation, despite the relative improvement in tax revenues after 2020. The study recommends simplifying tax legislation, expanding the tax base, enhancing digital transformation, and aligning tax policy with sustainable development goals to ensure long-term economic growth.

**Keywords:** Tax revenues, Economic growth, Fiscal sustainability, Iraqi economy, Iraq Vision 2030.

**المقدمة**

تُعد الإيرادات الضريبية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول المتقدمة في تمويل نفقاتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا يقتصر دورها على توفير الموارد المالية فحسب، بل تمتد لتكون أداة فاعلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وفي ظل التقلبات الاقتصادية العالمية وتذبذب أسعار النفط، أصبحت الضرائب تمثل خياراً استراتيجياً للدول الساعية إلى تنويع مصادر دخلها وضمان استدامة نموها الاقتصادي.

ويُعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، حيث تشكل أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات العامة، في حين لا تتجاوز مساهمة الإيرادات الضريبية نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي خلال معظم سنوات الدراسة. هذا الواقع يعكس ضعف النظام الضريبي وعدم قدرته على لعب دور تنموي فعال، الأمر الذي يفرض تحديات كبيرة أمام تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي طويل الأجل. ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور الإيرادات الضريبية في دعم استدامة النمو الاقتصادي في العراق.

**مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث في ضعف مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة العراقية، وهيمنة الإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط. ورغم

التحسن النسبي في الحصيلة الضريبية بعد عام 2020، إلا أن النظام الضريبي لا يزال يعاني من تحديات بنيوية وإجرائية، مثل التعقيد التشريعي، وانتشار التهرب الضريبي، وضعف الوعي الضريبي، وغياب قاعدة بيانات دقيقة عن الأنشطة الاقتصادية غير النفطية. وعليه يطرح البحث تساؤل رئيس وكما يأتي:

**إلى أي مدى تسهم الإيرادات الضريبية في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي في العراق، وما السبل الكفيلة بتعزيز دورها التنامي المستدام؟**

**أهمية البحث**

تتبع أهمية البحث من كونه يتناول أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد النفط، والمتمثلة في ضرورة تنويع مصادر الدخل العام وتعزيز الاستدامة المالية. كما يسهم البحث في تقديم تحليل علمي لواقع الإيرادات الضريبية وربطها بأهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مما يوفر قاعدة معرفية مهمة لصناع القرار والباحثين في مجال السياسة الاقتصادية للبلد.

**أهداف البحث** يهدف البحث إلى:

1. توضيح الإطار النظري للعلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي.
  2. تحليل واقع الإيرادات الضريبية في العراق خلال الفترة (2010-2025).
  3. تحديد أبرز التحديات التي تواجه النظام الضريبي العراقي.
  4. استشراف آفاق تعزيز الدور التنامي للإيرادات الضريبية في إطار رؤية العراق 2030.
- فرضية البحث:** هناك علاقة إيجابية بين زيادة الإيرادات الضريبية وتحقيق التنوع لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي في العراق.

**الحدود الزمانية: 2010-2025**

**الحدود المكانية: العراق**

**منهجية البحث**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات الإحصائية والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات المحلية والدولية، إضافة إلى استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لمقارنة أداء النظام الضريبي العراقي مع بعض الدول الأخرى.

**المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي**

يُعد الإطار النظري الأساس الذي يُبنى عليه التحليل التطبيقي لواقع الإيرادات الضريبية ودورها في استدامة النمو الاقتصادي، إذ يوضح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالضرائب، ويبين طبيعة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي من منظور المدارس والنظريات الاقتصادية المختلفة. ويسهم هذا المبحث في توفير قاعدة فكرية تساعد على تفسير واقع النظام الضريبي العراقي وتحليل قدرته على دعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

**المطلب الأول: مفهوم الإيرادات الضريبية وأهميتها في الاقتصاد الكلي**

تُعرّف الإيرادات الضريبية بأنها الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة بصورة إلزامية من الأفراد والمؤسسات دون مقابل مباشر، استناداً إلى القوانين والتشريعات السارية، بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتُعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية، لما لها من دور محوري في إعادة توزيع الدخل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتمويل برامج التنمية (Al-Hajimi, 2025, p. 15).

وتكمن أهمية الإيرادات الضريبية في الاقتصاد الكلي في كونها مصدراً مستداماً نسبياً للإيرادات العامة، بخلاف الموارد الربعية التي تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار. فكلما كان النظام الضريبي كفوياً وشاملاً، انعكس ذلك إيجاباً على قدرة الدولة في تمويل الإنفاق العام دون اللجوء المفرط إلى الاقتراض أو الاعتماد على مورد واحد.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن انخفاض نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً على ضعف القدرة المؤسسية للدولة في إدارة مواردها المالية (World Bank, 2023, p. 5).

كما تلعب الإيرادات الضريبية دوراً مهماً في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال فرض ضرائب تصاعدية تُحمّل أصحاب الدخل المرتفعة عبئاً أكبر، وتخفف الضغط عن الفئات محدودة الدخل، الأمر الذي يسهم في تقليص الفجوات الاجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر توازناً. وعليه، فإن الضرائب لا تمثل مجرد أداة جبائية، بل وسيلة فعالة لإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات المنتجة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، بما يدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل.

**المطلب الثاني: العلاقة النظرية بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي**

اختلفت المدارس الاقتصادية في تفسير طبيعة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي، حيث تباينت الآراء بين من يرى أن الضرائب تعيق النمو، ومن يؤكد دورها الإيجابي في دعمه وتحقيق استدامته. ففي الفكر الكلاسيكي، كان يُنظر إلى الضرائب المرتفعة على أنها عامل مُثبِّط للاستثمار والإنتاج، لما تسببه من تقليص للدخل المتاح وتقليل الحوافز الاقتصادية. إلا أن هذا الطرح تعرّض لانتقادات واسعة، خاصة في ظل تطور دور الدولة في الاقتصاد.

في المقابل، أكدت النظريات الحديثة، وعلى رأسها **نظرية النمو الداخلي (Endogenous Growth Theory)**، أن الضرائب تُعد أداة أساسية لتمويل الاستثمارات العامة التي تُسهم في رفع إنتاجية الاقتصاد، مثل الاستثمار في رأس المال

البشري والبنية التحتية والتكنولوجيا. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل إذا وُجّه بكفاءة. (Maganya, n.d.2020, p. 4)

كما تبرز نظرية الدائرة الخيرة (Virtuous Cycle Theory) التي توضح العلاقة التفاعلية بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية، حيث يؤدي النمو إلى توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة، مما يمكن الدولة من زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي تعزيز النمو مرة أخرى. وتشير الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي، خاصة في الدول التي تمتلك أنظمة ضريبية فعالة ومؤسسات قوية (Sakar, 2025, p. 3)؛ (Cornevin, 2024, p. 2).

ومن هذا المنطلق، لا تكمن الإشكالية في فرض الضرائب بحد ذاتها، بل في كيفية تصميم النظام الضريبي، ومدى عدالته وكفاءته ومرونته في مواكبة النشاط الاقتصادي. فالنظام الضريبي المتوازن قادر على تحقيق أهداف مزدوجة تتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي من جهة، وضمان الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

### المطلب الثالث: الضرائب واستدامة النمو الاقتصادي في الاقتصادات الربعية

تواجه الاقتصادات الربعية، ومنها الاقتصاد العراقي، تحديات خاصة فيما يتعلق بدور الضرائب في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. إذ يؤدي الاعتماد المفرط على الإيرادات الربعية، مثل النفط، إلى تهميش النظام الضريبي وتقليص دوره في تمويل التنمية، وهو ما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ"لعنة الموارد". وتشير الدراسات إلى أن هذا النمط من الاقتصادات غالباً ما يعاني من ضعف المؤسسات الضريبية، وانخفاض الامتثال الضريبي، وتراجع المساهمة المالية. (IMF, 2024, p. 7)

وفي هذا السياق، تصبح الضرائب أداة استراتيجية لكسر الحلقة الربعية، من خلال تنويع مصادر الدخل العام، وتعزيز الاستقلال المالي للدولة، وتقليل التعرض للصدمات الخارجية. كما أن تعزيز دور الإيرادات الضريبية يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام، إذ يدفع الحكومات إلى استخدام الموارد بحذر أكبر، في ظل محدودية الإيرادات غير الربعية.

وعليه، فإن تحقيق استدامة النمو الاقتصادي في الدول الربعية يتطلب إعادة بناء النظام الضريبي على أسس حديثة، تقوم على الشمول والعدالة والكفاءة، وربطه بشكل مباشر بأهداف التنمية طويلة الأجل. ويُعد هذا الإطار النظري أساساً مهماً لفهم واقع الإيرادات الضريبية في العراق، وهو ما سيتم تناوله تفصيلاً في المبحث الثاني.

### المبحث الثاني: واقع الإيرادات الضريبية في العراق خلال الفترة (2010-2025)

يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع الإيرادات الضريبية في العراق خلال المدة (2010-2025)، من خلال تتبع تطور حصيلتها، وبيان موقعها ضمن هيكل الإيرادات العامة، فضلاً عن تشخيص أبرز التحديات البنوية والإجرائية التي تواجه النظام الضريبي، بما يمهد لاستشراف آفاق تطوير دوره التنموي في المبحث اللاحق.

#### المطلب الأول: تطور حصيلة الإيرادات الضريبية وتحليل أدائها

شهدت الإيرادات الضريبية في العراق للمدة (2010-2025) تطوراً محدوداً اتسم بالضعف النسبي مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي، نتيجة الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة. فقد ظلت مساهمة الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي دون مستوى 2% خلال معظم سنوات الدراسة، وهو ما يعكس هشاشة القاعدة الضريبية وضعف كفاءة التحصيل. (عداي، 2024، 70)

ولغرض توضيح هيكل الإيرادات العامة ومكانة الإيرادات الضريبية ضمنه، يبيّن الجدول الآتي تطور مكونات الإيرادات العامة في العراق.

الجدول (1): هيكل الإيرادات العامة في العراق (2010-2025)

السنة	الإيرادات النفطية (مليار دينار)	% من الإجمالي	الإيرادات الضريبية (مليار دينار)	% من الناتج المحلي	الإيرادات غير النفطية الأخرى (مليار دينار)	% من الإجمالي
2010	42,500	93.5%	850	1.8%	2,100	4.7%
2015	58,200	94.2%	1,100	1.5%	2,800	4.3%
2020	38,700	91.8%	2,950	1.9%	3,100	6.3%
2023	72,400	92.1%	5,686	2.1%	4,200	5.8%
2025*	85,000	90.5%	7,200	2.4%	5,500	7.1%

المصدر: وزارة المالية العراقية (2025)، البنك الدولي (2023)، صندوق النقد الدولي. (2024).  
\*تقديرات أولية

نلاحظ من جدول (1) استمرار الهيمنة المطلقة للإيرادات النفطية على هيكل الإيرادات العامة في العراق، حيث تجاوزت نسبتها 90% في معظم سنوات الدراسة، في مقابل مساهمة محدودة جداً للإيرادات الضريبية. ورغم التحسن النسبي في الحصيلة الضريبية بعد عام 2020، والذي بلغ ذروته في عام 2023 بنحو 5686 مليار دينار عراقي، إلا أن هذه الزيادة لا تزال غير كافية لإحداث تحول هيكلي في مصادر التمويل العام أو تحقيق استقلال مالي مستدام.

المطلب الثاني: أبرز التحديات التي تواجه النظام الضريبي العراقي

يواجه النظام الضريبي العراقي مجموعة من التحديات البنوية والإجرائية التي تعيق تطوره وتحد من قدرته على أداء دوره التنموي. وتتمثل أبرز هذه التحديات في التعقيد التشريعي، وانتشار التهرب الضريبي، وضعف الوعي الضريبي، إضافة إلى محدودية استخدام التقنيات الحديثة في التحصيل والرقابة، ولتوضيح مستوى أداء النظام الضريبي خلال فترة الدراسة، يبيّن جدول 2 مجموعة من المؤشرات الكمية

جدول (2): مؤشرات أداء النظام الضريبي العراقي (2010-2023)

الاتجاه	2023	2020	2015	2010	المؤشر
تحسن	76%	68%	52%	48%	معدل التحصيل الفعلي (%)
تحسن	24%	32%	48%	52%	نسبة التهرب الضريبي المقدرة (%)
تحسن	520	340	210	185	عدد المكلفين المسجلين (ألف)
تحسن	28%	22%	15%	12%	تغطية القطاع غير المنظم (%)
انخفاض	210	245	290	315	وقت الامتثال الضريبي (ساعة/سنة)

المصدر: البنك الدولي (2024)، وزارة المالية العراقية (2025).

تشير بيانات جدول (2) إلى تحسن نسبي في مؤشرات أداء النظام الضريبي العراقي للسنوات الأخيرة، لا سيما في ما يتعلق بزيادة معدل التحصيل الفعلي وتراجع نسبة التهرب الضريبي. إلا أن هذه التحسينات لا تزال محدودة الأثر، خاصة في ظل استمرار ضعف تغطية القطاع غير المنظم، الذي يمثل جزءاً كبيراً من النشاط الاقتصادي غير الخاضع للضريبة.

جدول (3): مقارنة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2023)

الدولة	الإيرادات الضريبية (من الناتج المحلي) %
العراق	2.1
الأردن	14.3
مصر	12.8
السعودية	8.5
المتوسط العالمي	15.2
متوسط الدول النامية	13.7%

المصدر: صندوق النقد الدولي (2024)، البنك الدولي (2023).

تُظهر المقارنة الواردة في الجدول (3) اتساع الفجوة بين العراق والدول الأخرى إذ ان مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي هو ما يعكس ضعف البنية المؤسسية للنظام الضريبي العراقي مقارنة بالنظم الضريبية في الدول الإقليمية والدول النامية. وتؤكد هذه الفجوة الحاجة الماسة إلى إصلاحات هيكلية شاملة لتعزيز الدور المالي والتنموي للضرائب.

#### خلاصة البحث الثاني

يتضح من التحليل أن الإيرادات الضريبية في العراق شهدت تحسناً نسبياً خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف هيكلي واضح نتيجة هيمنة الإيرادات النفطية وتعدد التحديات الإدارية والتشريعية. ويُعد هذا الواقع عائقاً رئيسياً أمام تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي المستدام، مما يستدعي البحث في آفاق تطوير الدور التنموي للضرائب، وهو ما سيتم تناوله في المبحث الثالث.

#### المبحث الثالث : آفاق تحسين الدور التنموي للإيرادات الضريبية في ظل رؤية العراق 2030

يُعد إصلاح النظام الضريبي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، ولا سيما في الاقتصادات الريعية التي تسعى إلى تقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، تبرز رؤية العراق 2030 بوصفها إطاراً استراتيجياً يهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور الإيرادات غير النفطية، وفي مقدمتها الإيرادات الضريبية، بما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي احتوائي ومستدام يهدف إلى ضمان أن ثمار النمو الاقتصادي لا تقتصر على فئة معينة، بل تشمل جميع شرائح المجتمع بشكل عادل ومتوازن.

#### المطلب الأول: إصلاحات النظام الضريبي وربطها بأهداف التنمية المستدامة

تشير التجارب الدولية إلى أن نجاح النظام الضريبي لا يُقاس فقط بحجم الإيرادات المحصلة، بل بمدى قدرته على دعم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي العراق، أدركت الحكومة الحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي ضمن حزمة أوسع من الإصلاحات المالية، كما ورد في "الخطة الوطنية للإصلاح للفترة (2025-2030)" التي أكدت ضرورة تعزيز الإيرادات المحلية وتقليل الاعتماد على النفط.

وتتمثل أبرز محاور الإصلاح الضريبي في تحديث التشريعات، وتبسيط الإجراءات، وتوسيع القاعدة الضريبية، واعتماد التقنيات الرقمية في التحصيل والرقابة. ويُعد هذا التوجه متوافقاً مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثامن المتعلق بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق، والهدف السادس عشر المتعلق ببناء مؤسسات فعالة وشفافة.

ولإبراز أدوات الإصلاح الضريبي وأثرها المتوقع، يوضّح الجدول الآتي أبرز هذه الأدوات وانعكاساتها الاقتصادية.

**الجدول (4) أدوات الإصلاح الضريبي وأثرها المتوقع على النمو الاقتصادي**

أداة الإصلاح	الأثر على الإيرادات الضريبية	الأثر على النمو الاقتصادي
رقمته التحصيل الضريبي	زيادة الامتثال وتقليل التهرب	تحسين بيئة الاستثمار
تبسيط التشريعات الضريبية	خفض تكاليف الامتثال	تحفيز النشاط الاقتصادي
توسيع القاعدة الضريبية	رفع الحصيلة الضريبية	تعزيز العدالة الاقتصادية
الضرائب التصاعدية	عدالة توزيع العبء الضريبي	نمو احتوائي مستدام
تحسين الإدارة الضريبية	كفاءة التحصيل	استدامة المالية العامة

**المصدر:** وزارة المالية العراقية (2025)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023).

يوضح الجدول (4) أن الإصلاح الضريبي لا يهدف فقط إلى زيادة الإيرادات، بل إلى تحقيق توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. فاعتماد الرقمته وتبسيط التشريعات يساهمان في تقليل التهرب الضريبي وتحسين بيئة الأعمال، في حين يؤدي توسيع القاعدة الضريبية والضرائب التصاعدية إلى تعزيز العدالة وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً.

#### المطلب الثاني: دور السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي

تُعد السياسة الضريبية أداة محورية لتحقيق النمو الاقتصادي الاحتوائي، الذي يضمن توزيع ثمار النمو على مختلف فئات المجتمع. ويتطلب هذا النوع من النمو تصميم نظام ضريبي عادل يراعي الفوارق في الدخل والقدرات الاقتصادية، مع توجيه الإيرادات الضريبية نحو القطاعات ذات الأثر الاجتماعي والاقتصادي المرتفع، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

وفي السياق العراقي، يمكن للسياسة الضريبية أن تساهم في الحد من التفاوت الاجتماعي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال إعادة توزيع الدخل وتحفيز القطاعات غير النفطية. كما أن زيادة الاعتماد على الإيرادات الضريبية تعزز من المساهمة المالية بين الدولة والمواطن، بما يرسخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، ولغرض توضيح العلاقة التفاعلية بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية، <https://chambers.com/legal-guide/corporate-tax> Chambers and Partners. *Corporate Tax 2025*.

**خلاصة المبحث الثالث** يتضح أن إصلاح النظام الضريبي في العراق يمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي الاحتوائي في ظل رؤية العراق 2030. كما أن ربط السياسة الضريبية بأهداف التنمية المستدامة يساهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية. ويُعد هذا التوجه خطوة ضرورية نحو بناء اقتصاد أكثر تنوعاً ومرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

**الاستنتاجات** في ضوء التحليل النظري والتطبيقي الذي تناوله البحث، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسية التي توضح واقع الإيرادات الضريبية ودورها في استدامة النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2010-2025)، على النحو الآتي:

1. أثبت البحث أن العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي هي علاقة تكاملية طويلة الأجل وليست علاقة تصادمية، إذ يساهم النمو الاقتصادي في توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة، في حين تتيح الإيرادات الضريبية تمويل الإنفاق الاستثماري الذي يعزز النمو.
2. يعاني النظام الضريبي العراقي من ضعف بنيوي واضح يتمثل في محدودية القاعدة الضريبية، والتعقيد التشريعي، وانتشار التهرب الضريبي، وضعف التغطية الضريبية للقطاع غير المنظم.
3. أظهرت البيانات أن الإيرادات الضريبية في العراق لم تتجاوز في معظم سنوات الدراسة نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل منخفض جداً مقارنة بالدول الإقليمية والدول النامية، ما يعكس ضعف الدور المالي والتنموي للضرائب.
4. شهدت الحصيلة الضريبية تحسناً نسبياً بعد عام 2020 نتيجة الاستقرار الاقتصادي النسبي واعتماد بعض الإجراءات الإصلاحية، إلا أن هذا التحسن لا يزال محدود الأثر ولم يُحدث تحولاً هيكلياً في هيكل الإيرادات العامة.
5. ما زالت الإيرادات النفطية تشكل أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات العامة، الأمر الذي يجعل المالية العامة العراقية شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط والصدمات الخارجية.
6. تمثل رؤية العراق 2030 إطاراً استراتيجياً مهماً لإعادة بناء النظام الضريبي وتحويله من أداة جباية تقليدية إلى أداة تنموية تساهم في تحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي الاحتوائي.

**التوصيات** استناداً إلى نتائج البحث، يوصي البحث بمجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الدور التنموي للإيرادات الضريبية في العراق، وهي:

1. تبسيط التشريعات الضريبية وتوحيدها بما يقلل من التعقيد القانوني ويساهم في رفع مستوى الامتثال الضريبي.
2. توسيع القاعدة الضريبية لتشمل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، من خلال إدماج القطاع غير المنظم في الاقتصاد الرسمي تدريجياً.

3. تعزيز التحول الرقمي في الإدارة الضريبية، ولا سيما في مجالات التسجيل، والتحصيل، والرقابة، بما يقلل من التهرب الضريبي ويزيد من كفاءة التحصيل.
4. اعتماد نظام ضريبي تصاعدي يحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي، ويحد من التفاوت الاجتماعي، ويدعم النمو الاقتصادي الاحتوائي.
5. ربط السياسة الضريبية بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة، من خلال توجيه الإيرادات الضريبية نحو الاستثمار في التعليم، والصحة، والبنية التحتية.
6. تعزيز الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال البرامج الإعلامية والتثقيفية، بما يسهم في بناء الثقة بين الدولة والمواطن.
7. تطوير القدرات المؤسسية للهيئات الضريبية من خلال التدريب المستمر وتحسين نظم المتابعة والتقييم.

#### الخاتمة

خلص البحث إلى أن الإيرادات الضريبية تمثل أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، ولا سيما في الاقتصادات الريعية مثل العراق. فقد بين التحليل أن ضعف النظام الضريبي وهيمنة الإيرادات النفطية حدًا من قدرة الضرائب على أداء دورها التنموي، رغم التحسن النسبي في الحصيلة الضريبية خلال السنوات الأخيرة. إن الانتقال من اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد إلى اقتصاد متنوع ومستدام يتطلب إعادة بناء النظام الضريبي على أسس حديثة تقوم على الكفاءة والعدالة والشفافية. وتعد رؤية العراق 2030 فرصة حقيقية لإحداث هذا التحول، شريطة أن تُترجم الأهداف الاستراتيجية إلى سياسات وإجراءات تنفيذية فعالة. وعليه، فإن تعزيز دور الإيرادات الضريبية لا يُعد خيارًا ماليًا فحسب، بل ضرورة اقتصادية وتنموية لضمان مستقبل اقتصادي أكثر استقرارًا ومرونة للعراق.

#### المصادر

##### المصادر العربية :

1. Al-Hajimi, S. A. Z. M. (2025). Analysis of the developmental role of taxes in national income in Iraq for the period (2010–2023). *Journal of Financial and Commercial Studies*.
2. Adai, N. Sh. (2024). The role of taxation in achieving inclusive growth indicators in Iraq. *Iraqi Economic Journal*.
3. University of Karbala. (n.d.). The Tax System in the Iraqi Economy – Existing Challenges. College of Administration and Economics, University of Karbala. <https://business.uokerbala.edu.iq>
4. Tabin. (2023). The role of tax revenues in sustaining economic growth: Iraq as a case study. <https://tabyeen.net/archives/1290>
5. Iraqi Ministry of Finance. (2025). Iraq demonstrates tangible progress in tax reform. <https://ina.iq/en/economy/41932-finance-minister-iraq-shows-tangible-progress-in-tax-reform.html>

##### المصادر الإنجليزية

1. Al-Anbgai, H. A. L. I. "The Impact of Taxation Accounting of Value-Added Tax in the Iraqi Economy." *European Economic Letters*, vol. 10, no. 2, 2021, pp. 125–139.
2. Al-Hajimi, S. A. Z. M. "Analysis of the Developmental Role of Taxes in National Income in Iraq for the Period (2010–2023)." *Peerian Journal*, 2025, p. 15.
3. Chambers and Partners. *Corporate Tax 2025: Iraq – Trends and Developments. Chambers Global Practice Guides*, 2025. Contributed by Ahmed Hankawi, Farah Mahmood, and Shayma Aziz (Etihad Law Firm). Chambers and Partners. <https://chambers.com/legal-guide/corporate-tax> -2025-global-practice-guides
4. Cornevin, A. "Do Tax Revenues Track Economic Growth? Comparing Panel Data Evidence." *Economic Modelling*, vol. 132, 2024, p. 106652. <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2023.106652>
5. International Monetary Fund. *Iraq: Selected Issues (IMF Country Report No. 24/129)*. IMF, 2024, p. 7. <https://www.imf.org>
6. Maganya, Mnaku Honest. "Tax Revenue and Economic Growth in Developing Country: An Autoregressive Distribution Lags Approach." *Central European Economic Journal*, vol. 7, no. 54, 2020, pp. 205–217. doi:10.2478/ceej-2020-0018.
7. Sakar, E. "The Nexus Between Tax Revenue, Economic Policy Uncertainty and Economic Growth." *Sustainability*, vol. 17, no. 15, 2025, p. 6780. <https://doi.org/10.3390/su17156780>
8. United Nations Development Programme. *Financial Gap Analysis of Agenda 2030 and SDGs in Iraq*. UNDP, 2023. <https://www.undp.org/iraq>
9. World Bank. *Iraq Economic Monitor*. World Bank Group, 2023, p. 5. <https://www.worldbank.org>